



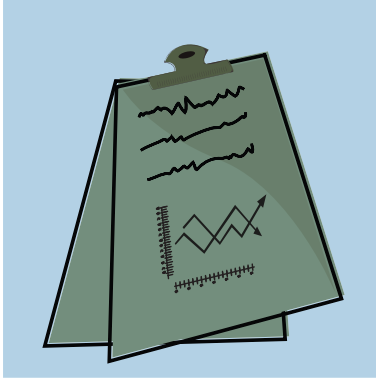
المعلومات ومصدرها



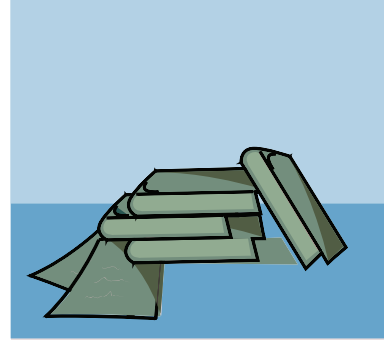
مقدمة:

يظن كثير من الناس أن أعلى السلع في العالم هي النفط أو الذهب، لكن الواقع يثبت بأن المعلومة هي أثمان السلع المتوافرة. ولذلك فإن أهم خطوة يتخذها المستثمر قبل الاستثمار في سوق الأسهم هي البحث والتقصي عن المعلومات المتاحة حول الشركة التي يود الاستثمار فيها لمحاولة فهم الأداء المستقبلي المتوقع لها. فعلى سبيل المثال، على المستثمر الإلمام بعوامل عدة مؤثرة في قرار استثماره في الشركة، مثل التوقعات بشأن مستوى المخاطرة في سهم الشركة ومستوى نموها.

أسواق المال؛ خصوصاً إذا كانت المعلومات تتعلق بشركة صناعية رائدة، إلا أن المعلومات الجزئية غالباً ما تقتصر آثارها على الشركة المستهدفة من تلك الأخبار، وربما تمتد إلى منافسيها الرئيسيين في القطاع.



معلومات كلية (معلومات الاقتصاد الكلي)
تشير المعلومات الكلية إلى ما يتعلق بالاقتصاد الكلي الذي يتعدى مستوى الوحدات الإنتاجية والمنشآت، ويدخل ضمن ذلك المعلومات المتعلقة بالقطاعات المكونة لمجمل الاقتصاد. وتؤثر المعلومات الكلية كالتغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل الإنفاق الحكومي حال نشرها غالباً على السوق المحلية برمتها، وقد تمتد الآثار أحياناً إلى الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، يمكن



أنصاف المعلومات

من الأمور المؤكدة سرعة تغيير الأوضاع في أسواق المال، ثم سرعة تغييرها من جديد، وذلك بسبب تفاعل الأسواق الفوري مع المعلومات والأخبار الدورية واليومية العاجلة والمفاجئة، سواء كان مصدر هذه الأخبار وسائل الإعلام، أو الحكومة، أو الشركات نفسها. ويمكن تقسيم الأخبار والمعلومات إلى فئتين مستقلتين لكل منهما خصائصه المختلفة.

معلومات جزئية (معلومات الشركات)

تشير المعلومات الجزئية - كما يفهم من اسمها - إلى الأخبار ذات السمة والنطاق المحدد والمتعلقة بالتطورات الحادثة في الشركات المحلية، مثل إصدار الشركات ونشرها تقاريرها ربع السنوية، أو تقاريرها السنوية، أو أخبار صحفية مفضلة عنها. ورغم أن مثل هذه الأخبار يمكن أن تخلف آثاراً نسبية واسعة على

مصادر المعلومات

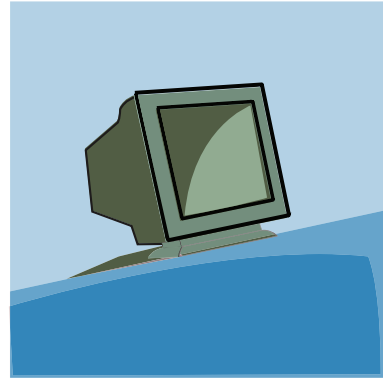
تأخذ المعلومات أشكالاً متعددة فقد تكون أرقاماً إحصائية، أو أشكالاً بيانية، أو في شكل تصريحات وتقارير إعلامية. وتختلف وسائل عرضها اختلافاً واضحاً، فقد تكون في شكل مواد مطبوعة، أو في شكل اسطوانات مسجلة، أو مبنوثة إعلامياً في الوسائل المسموعة والمرئية، أو متاحة على شبكة الإنترنت. كما قد يتم الحصول على المعلومات بشكل مجاني - وهو الغالب - أو بمقابل مالي. وأياً كانت المعلومة التي تهتم المستثمر، فإن مصادر الحصول عليها يمكن أن تصنّف حسب الآتي:

مصدر الشركة نفسها

يُمثل التقرير المتعلق بالقوائم المالية الأولية (ربع السنوية) والسنوية الصادر من الشركة نقطة انطلاق جيدة للتعرف إلى أحوال الشركة. وتلزم اللوائح والقواعد الصادرة عن هيئة السوق المالية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بتزويد الهيئة بالقوائم المالية الأولية والسنوية، ونشرها فور اعتمادها من مجلس إدارة الشركة. مما يكسبها صفة المصادقية والشفافية. وتحتوي القوائم المالية على معلومات تفصيلية بشأن الموقف المالي الحالي للشركة.

لتقرير يشير إلى ارتفاع كبير في معدل الإنفاق الحكومي أن يؤثر على السوق بشكل إيجابي، لأنه سيدفع أغلب المستثمرين للاعتقاد بأن مستويات الطلب العام ستتحسن، وأن مستويات النمو ستساعد الشركات المستفيدة من هذا التحسن على زيادة رؤوس أموالها، مما يساهم في رفع الطلب على عناصر الإنتاج وتوظيف المزيد منها.

ويعطي عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الدولي مثلاً آخر على تأثير المعلومات الكلية في الأسواق المالية، فالأسواق المالية العالمية باتت مترابطة بشكل كبير مما يجعل من الممكن للتطورات السياسية والاقتصادية في دولة أو منطقة أن تخلّف أثراً على الأسواق العالمية كافة.



مصادر أخرى

بالإضافة للمعلومات التي توفرها الشركات للمستثمرين عن أعمالها التي غالباً ما تسعى لرسم صورة إيجابية عن الشركة، هناك مجموعة من المصادر الخارجية المختلفة والمتنوعة التي يمكن وصف المعلومات فيها بأنها أكثر شمولية. مثل الصحف، والقنوات الفضائية الإعلامية المالية، ومواقع الإنترنت الاستثمارية المتخصصة، والرسائل الإخبارية كلها يمكن أن تشكّل لدى المستثمر تصوراً أوسع حول أسهم الشركات، وقطاع الصناعة الذي تعمل فيه الشركة، إضافة إلى الاقتصاد الكلي.

إن العديد من شركات المشورة والوساطة المالية لديها مواقع إنترنت متخصصة توفر خدمات الرسائل البريدية الإلكترونية التي تزود المستثمر بمعلومات متخصصة، وتفصيل دقيقة تتناسب مع حاجاته. سواء كانت تلك المعلومات والتقارير مستقاة من البيانات والتقارير الرسمية عن الاقتصاد الوطني، أو عن أسعار الأسهم، أو بخصوص الأخبار المهمة عن الشركات التي يملكها المستثمر في محفظته الاستثمارية.

وقد أصدرت الهيئة كتيباً وافياً عن قراءة القوائم المالية (الإصدار الرابع) ليساعد المستثمر في بناء تصور واضح عن موقف الشركة المالي.



كما تقوم الشركات بإصدار تقرير سنوي تستعرض فيه إنجازاتها الإنتاجية والإدارية والاستثمارية والمالية في العام المالي المنصرم، وتعطي فيه مؤشرات عن خطتها المستقبلية والصعوبات المالية التي قد

ويمكن الوصول إلى كل هذه المعلومات، بالإضافة للملفات الصحفية، وأخبار الشركة الأخرى ذات العلاقة عن طريق زيارة مقر الشركة نفسها، أو موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت إن وجد، أو موقع تداول.

قوة الأخبار

يمكن أن يكون للعناوين الإخبارية بحد ذاتها أثر كبير على السوق، حيث تتفاعل الأسواق وبشكل سريع مع الأخبار اليومية سواء كانت بشأن معلومات جديدة متعلقة بالاقتصاد الجزئي كالتطورات الخاصة بالشركات المحلية، أو بالتغيرات في الاقتصاد الكلي. ومن المتفق عليه بأن السوق تتأثر بشكل سريع بهذه الأخبار، لكن الأهم هو ما تعنيه تلك المعلومات للمستثمر الفرد بشكل خاص.

مما لا شك فيه أن أهداف المستثمر تحدد الطريقة التي يتبعها في تفاعله مع الأخبار الواردة؛ فلو افترضنا أن أهداف المستثمر قصيرة الأجل، وفي نيته شراء منزل على سبيل المثال، فقد يشجعه زيادة أسعار أسهم الشركة التي يستثمر بها بسبب إصدارها لبيانات أرباح تفوق التوقعات على بيع بعض أسهمها وشراء المنزل. أما إذا كانت أهداف المستثمر طويلة المدى، فقد يرى زيادة استثماراته في الشركة.



كيف تستخدم المعلومات بحكمة

لسوء الحظ، لا يكفي المستثمر كي يكون مستثمراً ناجحاً توافر فرص الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب. فالخطوة الأهم تتركز في مدى صحة وموثوقية هذه المعلومات، ومدى قدرة المستثمر على دراستها وتفسيرها، وما تعني لمحفظته الاستثمارية، ثم ما الذي يجب عليه القيام به بعد توافر تلك المعلومات وتفسيرها، وهل يقوم بالشراء أو البيع أو لا يقوم بأي من ذلك.

وعلى الرغم من أن تحقيق الأرباح غير مضمون إطلاقاً عندما يكون الأمر متعلقاً بالاستثمار، إلا أنه يمكن للمستثمر تطوير إستراتيجيته الاستثمارية بما يحقق أهدافه المالية إذا مارس اتخاذ قراراته الاستثمارية بناءً على مصادر موثوقة، وليس بناءً على الشائعات أو الصدفة أو التكهنات التي لا تمثل منهجاً يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الأهداف.

بسبب هذا السلوك غير السليم. وعلى غرار ذلك، فمن غير النظامي تكتم مسؤولي الشركات وعدم إدلائهم بمعلومات جوهرية حول شركاتهم مع علمهم بأهمية المعلومة على أمل إحداث تغيير ما في سعر أسهمها.

لكن لِمَ يَعدُّ منع الشائعات من التأثير على السوق أمراً مهماً جداً؟

الجواب على ذلك يتلخص في الأسباب الثلاثة التالية:

- ١ - أن الشائعات تؤدي إلى تحقيق فوائد غير عادلة للمستفيدين من ترويجها.
- ٢ - أن الشائعات تؤدي إلى خسائر غير عادلة للمتضررين الذين تعرضوا لخداع المروجين لتلك الشائعات من المتلاعبين في السوق.
- ٣ - أن الشائعات يمكن أن تقود إلى المبالغة في أسعار شراء أو بيع الأسهم مما يؤثر على كامل السوق ممثلاً في مؤشر تداول (TASI).

المضاربة

تعد المضاربة أقرب شياً للقمار إذا كانت مبنية على معلومات ضعيفة أو شائعات. ومن المؤكد أن التداول في سوق الأسهم ينطوي على مخاطر، غير أن هناك سبباً لإدارة تلك المخاطر، أهمها اتخاذ قرار الاستثمار بناءً على معلومات موثوقة.



الشائعات والمضاربة

هناك إجراءات سليمة ينبغي للمستثمر اتخاذها لتطوير إستراتيجيته الاستثمارية، كما أن هناك ممارسات يجب عليه تجنبها تماماً مثل ترويج الشائعات والتداول بناءً عليها، والمضاربة بدلاً من الاستثمار.

الشائعات

يمنع نظام السوق المالية أي شخص يقوم عمداً بشكل مباشر أو غير مباشر بنشر أي بيانات غير صحيحة حول شركة ما مما قد يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على سعر سهم هذه الشركة. فلو قام شخص ما بتسريب انتقادات صريحة لشركة ما، ولديه علم سابق أن أساس تلك الانتقادات غير صحيح، فهو بذلك يعد خارقاً للنظام لأن قيمة سعر سهم تلك الشركة قد ينخفض

وفي المقابل، فسلوك المضاربة يعني اقتناء الأسهم دون توافر المبرر المعقول لهذا السلوك عدا الآمال بارتفاع قيمتها في المستقبل. مع أن سلوك المضاربة بشكل عام لا تماثل خطورته وضرره شيئاً يقارن بخطورة ضرر الشائعات، لأنه لا يؤثر في الغالب على شريحة كبيرة من المتعاملين في السوق، إلا أنه يبقى سلوكاً مضراً لبعض المساهمين الذين يتخذونه وسيلة أساسية في استثماراتهم.



الشائعات مقابل البحث

هناك مشكلة تواجه المستثمر الذي يريد التخلص من الشائعات والاعتماد على المعلومات الدقيقة الموثوقة تتركز في صعوبة التفريق بينهما. غير أن هناك طرقاتاً يمكن للمستثمر اللجوء إليها لمعرفة المعلومات الصحيحة والتفريق بينها وبين المعلومات غير

الصحيحة التي قد تكون مضرّة. وهناك بعض الأسئلة التي بوسع المستثمر طرحها حال ورود أخبار يصعب تصديقها أو يساوره شك بشأنها، ومنها ما يلي:

- ١ - ما المصدر الرئيسي لهذه المعلومات ؟
 - ٢ - ما مستوى خبرة الشخص، أو النشرة التي صدرت عنها هذه المعلومات ؟
 - ٣ - ما الذي سيجنيه الشخص جراء الإفصاح عن هذه المعلومات ؟
 - ٤ - هل يمكن الحصول على إثباتات وشواهد إضافية من مصدر موثوق به لتقوية المعلومات غير الدقيقة التي تم الحصول عليها ؟
 - ٥ - هل طلب الشخص الذي قدّم المعلومة من المستثمر عدم إفشائها ؟
- إذا كان الجواب على السؤال الأخير بنعم، فإن المعلومات الواردة ولسوء الحظ غير صحيحة، بل قد تندرج تحت مسمى المعلومات غير النظامية.

البحث في الشركة التي يراد الاستثمار فيها يتوجب على كل مستثمر الابتداء وقبل قرار الاستثمار في شركة ما ببذل الجهد في معرفة وتعلم المزيد عن الشركة المراد الاستثمار فيها. ولا شك أن النظر في القوائم المالية هو أهم خطوات معرفة الشركة، لكن يوازي ذلك في الأهمية معرفة منتجاتها وخدماتها

التقارير السنوية

تعد التقارير السنوية مصدراً مهماً لإبراز أداء الشركة، ونشاطاتها التشغيلية بشكل عام خلال عامها الماضي. وفي الوقت الذي توفر فيه القوائم المالية ربع السنوية شرحاً تفصيلياً لأداء الشركة المالي حتى تاريخه، فإن التقرير السنوي يستعرض أموراً أكثر تفصيلاً عن الشركة وفلسفتها في إدارة نشاطها التجاري.

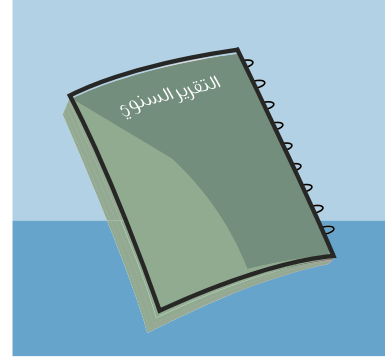
وبموجب نظام السوق المالية، فإن الشركات المساهمة العامة ملزمة بإخطار المساهمين بتطورات الأداء العام للشركة. وكما يشير المسمى، فإن التقرير السنوي يتم نشره مرة واحدة في العام، ويكون متاحاً لجميع المستثمرين وبدون أي تكاليف. ولا يلزم للاطلاع على تقارير الشركات المساهمة السنوية أن يكون الشخص مساهماً أو مالِكاً لأسهم في الشركة.

يمكن أن يسهم التقرير السنوي للشركة، بما يحتويه من ثراء في المعلومات، في قرار المستثمر الاستثمار أو عدم الاستثمار في الشركة. ويمكن الحصول على نسخة من التقرير السنوي من شركات الوساطة، أو من الشركة مباشرة، أو من موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

المقدمة، وطاقمها الإداري والتنفيذي، إضافة إلى التعرف إلى إمكانات النمو المتوقعة لها. وتظهر علامات كون المستثمر واعياً من خلال المتابعة الدائمة لوضع الشركة التي يريد الاستثمار فيها. فعلى سبيل المثال على المستثمر أن يتساءل عما إذا كانت الشركة في قطاع دائم التأثير بالتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية؟ وهل تتزايد أم تتناقص مستويات الطلب على منتجاتها؟ وهل في الأفق توجه إلى تغييرات في فريق أو أسلوب واستراتيجيات الإدارة المتبع فيها؟

من الواضح الحاجة إلى متابعة المستثمر لكل الأمور المشار إليها، ولعل أنسب المصادر التي في متناوله للحصول على هذه المعلومات هي كل من (التقرير السنوي للشركة و«وثيقة» نشرة الإصدار) اللتان توضحان أهداف الشركة ورؤيتها، إضافة إلى الخطوط العريضة لإستراتيجياتها الاستثمارية والإنتاجية، فضلاً عن عرض مفصّل لقوائمها المالية.

أرباح غير تشغيلية مثل بيع أرض تملكها الشركة، أو أسهم شركة أخرى ساهمت الشركة في تأسيسها والذي قد لا يتكرر مرة أخرى في العام المقبل. لذا فإن إحدى فوائد قراءة التقرير السنوي معرفة مدى توافق النص مع الأرقام المالية الواردة، والتثبت من أنهما يقدمان صورة واضحة متطابقة حول أداء الشركة وتوقعاتها المستقبلية.



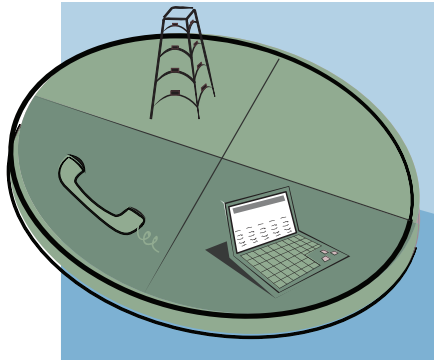
قراءة التقرير السنوي

بخلاف القوائم المالية والتي لا تتعدى محتوياتها لغة الأرقام، فإن التقرير السنوي يشتمل على فصول عدة تحوي نصوصاً مطولة وصوراً توضيحية تشرح أعمال الشركة. وتهدف النصوص المكتوبة في التقرير في جزء منها إلى شرح الأرقام التي تم ذكرها في القوائم المالية التي توضح مستوى أداء الشركة.

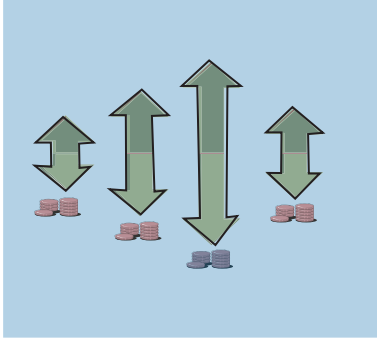
لا بد من التنبيه إلى أن الرسالة التي يمكن الوصول إليها في النصوص المكتوبة في التقرير السنوي ربما تختلف عن ما توحى به أرقام القوائم المالية. فعلى سبيل المثال قد تورد الشركة في تقريرها عن قوائمها المالية ما يتضمن تحقيقها لزيادة في الأرباح خلال العام المنصرم، وستكون هذه بلا شك أخباراً سارة عن الشركة. غير أن المستثمر قد يجد من خلال قراءته للنص العام في التقرير السنوي أو في بعض الحواشي الصغيرة في آخر التقرير بأن تلك الزيادة كانت بسبب

محتويات التقرير السنوي

يعطي التقرير السنوي معلومات مفصلة عن أعمال الشركة وأدائها إضافة إلى توقعات الأداء في المستقبل. ويبدأ التقرير عادة بكلمة لرئيس مجلس إدارة الشركة يلخص فيها أبرز ما تم إنجازه في السنة الماضية، ثم يورد بعد ذلك توقعات مستقبلية عامة للشركة في العام القادم.



فإن أفضل مكان يبدأ فيه برحلة البحث هو مقدمة التقرير السنوي.



تكون المقدمة موسعة في الغالب أكثر من كونها نبذة تعريفية حول أداء الشركة في العام السابق. وتشير المقدمة إلى نبذة تاريخية عن الشركة، وقاعدة نشاطها الأساسي، ثم تقدم تفصيلاً عاماً عن هيكل الشركة. فعلى سبيل المثال، يشير التقرير إلى حجم الشركة وعدد نشاطاتها، وهل يدخل تحتها العديد من المنشآت المتنوعة المندرجة تحت نفس المسمى، أم أنها تتكوّن من نشاط محدود لا يتعدى وحدة أو وحدتين إنتاجيتين.

كما يوضح التقرير إستراتيجية أعمال الشركة، أو كما يشار إليه في بعض الأحيان برؤية الشركة التي تجيب عن الآتي:

ويشتمل التقرير السنوي على الجوانب الآتية :

- مقدمة توضح الفلسفة العامة للشركة في إدارتها لنشاطها التجاري.
- نظرة شاملة أو تقارير مفصلة حول كل جزء من عمليات الشركة.
- لمحة عن الجوانب المالية للشركة، وتشمل صافي الدخل والمبيعات، وربح السهم، والقيمة السوقية للشركة.
- قائمة المركز المالي التي تظهر أصول وخصوم الشركة وحقوق مساهميتها في نهاية العام مقارنة بالعام السابق.
- قائمة الدخل التي توضح ربحية الشركة شاملاً ذلك الحديث عن عوائد ومصاريف العام المنصرم مقارنة بالأعوام السابقة.
- قائمة التدفقات النقدية التي توضح التدفق النقدي من وإلى الشركة خلال العام مقارنة بالأعوام السابقة.

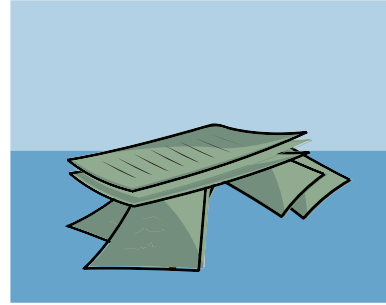
مقدمة التقرير السنوي

إن إحدى قواعد الاستثمار الذهبية تشير إلى ضرورة تجنب الاستثمار في شركة لا يعرف المستثمر نشاطها بشكل كامل، أو ليست لديه فكرة حول القطاع التي تعمل فيه. ولأجل البحث في هذه الجوانب

وسعيه إلى مساعدة المستثمر على فهم وتفسير الأرقام الواردة، فسيشرح على سبيل المثال أسباب انخفاض أو ارتفاع العوائد في العام السابق عما كانت عليه في العامين الماضيين. كما يشرح رئيس مجلس الإدارة في كلمته الاتجاه الذي ستسلكه الشركة من منطلق رؤيتها، أو يقوم بالتفصيل في أهدافها التي تسعى لتحقيقها. فعلى سبيل المثال، يوضح رئيس مجلس الإدارة ما إذا كانت الشركة مقدمة على إحداث تغيير في إستراتيجيتها التجارية، أو تسعى إلى توسيع دائرة النشاط الأساسي، أو التركيز على أحد نشاطاتها التجارية الفرعية الأخرى، أو القيام باستثمار كبير، وغالباً ما يحاول الرئيس شد الانتباه لذلك. وقد جرى العرف أن يُحمّل رئيس مجلس إدارة الشركة كامل المسؤولية في حالة عدم مقدرة الشركة تحقيق هذه الأهداف.

- ما مدى الطموح في أهداف الشركة المعلنة؟
- هل لديها خطط لتحقيق تلك الأهداف؟
- ما الأعمال التجارية التي تركّز الشركة عليها وتلتزم بها؟

ويمكن الحصول على إجابات لهذه التساؤلات من خلال الاطلاع على المقدمة ، ثم المتابعة بعد ذلك إلى الأجزاء الأخرى من التقرير للحصول على براهين مساندة.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

تعد كلمة رئيس مجلس إدارة الشركة رسالة من أعلى هرم الشركة توجه في الغالب إلى المستثمرين فيها. وفي هذا الجزء من التقرير، والذي يكون غالباً في أوله، يقوم رئيس مجلس الإدارة بإضافة بعض الشواهد بالأرقام والأمثلة ليبرهن على ما ذكر في المقدمة. وغني عن القول إن أول ما يفتتح به رئيس مجلس الإدارة كلمته حرصه على التركيز على مواطن القوة في الشركة،

ما يجب مراعاته في كلمة الرئيس

على المستثمر أن يراعي ويتنبه لما يورده الرئيس فيما يتعلق بالمنافسة المتوقعة، والتحديات، أو التهديدات التي تواجهها الشركة. كما عليه أن يتعرف إلى الإستراتيجية المعدة لمواجهة مثل هذه المخاطر؟ وهل ستقود مثل هذه المخاطر الرئيس إلى تبني نظرة أو توقعات أكثر تحفظاً في العام المقبل؟

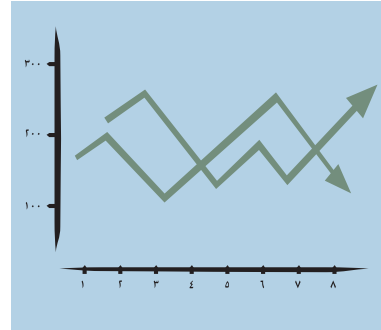
وإذا كان المستثمر يسعى للتمسك بمكانن ضعف أداء الشركة المالي خلال العام الماضي فعليه الاعتماد على مهاراته الذاتية في قراءة المؤشرات المالية، أو النظر في الأرقام والرسوم البيانية التي توضح مقارنة أداء الشركة خلال الخمس أو العشر سنوات الماضية.

نظرة عامة في نشاطات الشركة

من الصعب وصف جميع العمليات التشغيلية لشركة ضخمة لتوضيح كيفية إدارتها لعملياتها وأسباب اختيار هذه المنهجيات في الإدارة في صفحات قليلة من التقرير السنوي. لكن ربما يجد المستثمر الحديث عن شيء من هذا في جزء النظرة العامة في أعمال الشركة.

و تقوم الشركة في هذه الجزء من التقرير بوصف أعمالها التشغيلية لنشاطها التجاري وإجراءاتها بتفصيل دقيق قد يراه البعض مملاً في بعض الأحيان. فمثلاً عند قراءة التقرير السنوي لشركة صناعية، فإن هذا الجزء من التقرير سيوضح المراحل التصنيعية للمنتج، وكيف يمكن لها التأثير على النفقات التشغيلية، خصوصاً ذكر تفاصيل طبيعة المواد المستخدمة في التصنيع، والأمور التي تخص العرض أو الطلب عليها أو على المنتج النهائي.

وبكل تأكيد، فإن المستثمر الذي لديه معرفة جيدة سابقة بالقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، سيستفيد من



المؤشرات المالية

يُظهر جزء المؤشرات المالية في التقرير السنوي الأرقام التي توضح وتبرز قوة أداء الشركة. فعلى سبيل المثال، لو شهدت الشركة ارتفاعاً كبيراً في المبيعات في العام الماضي أدى إلى تحقيق مستوى قياسي في صافي الربح، فإن هذه المعلومات ستكون مسجلة ومبرزة في هذا الجزء من التقرير السنوي. ومن أمثلة المعلومات التي يمكن معرفتها بقراءة جزء المؤشرات المالية الزيادة في ربح السهم، وكذلك الارتفاع في القيمة السوقية للشركة بسبب ارتفاع قيمة السهم، أو الانخفاض في المصاريف التشغيلية، ونحو ذلك.

أما لو شهدت الشركة عاماً مالياً ذا أداء سيء، فعندها لن يجد المستثمر في الغالب إشارة إلى ذلك عند ذكر المؤشرات المالية في تقرير الشركة السنوي. وعلى المستثمر ألا يتوقع بيان الشركة لمعلومات سلبية عن أرقام العمليات التشغيلية المالية في الجزء المتعلق بالمؤشرات المالية.

المعلومات الواردة في هذا الفصل. أما إذا لم يكن على اطلاع بآليات النشاط التجاري للشركة، فإن الجزء الخاص من التقرير السنوي الذي يتناول النظرة العامة في نشاطات الشركة، وما يحويه من مواضيع جديدة سيثير فضوله للبحث فيها باستفاضة لتتكون لديه فكرة جيدة عن نموذج النشاط التجاري للشركة.

نشرات الإصدار

أ - نشرة إصدار طرح الورقة المالية

نشرة الإصدار هي الوثيقة الرسمية المطلوبة من قبل هيئة السوق المالية لطرح الورقة المالية، ولا تجيز الهيئة طرح أي ورقة مالية طرحاً أولاً ما لم يتم تقديم هذه النشرة، واستيفائها لجميع المتطلبات والشروط التي تنص عليها لائحة الإدراج والتسجيل. وتشتمل هذه النشرة على وصف كافٍ للشركة المصدرة للورقة المالية، وللأوراق المالية التي تزمع الشركة إصدارها، إضافةً إلى وصف تفصيلي للمركز المالي لها وأي معلومات أخرى تشترطها الهيئة.

لأن النشرة تعد وثيقة قانونية لذا فهي تتسم بأعلى مستويات الشفافية، وتعمد الشركات المصدرة لها وبحكم الضوابط التنظيمية إلى إدخال كافة الحقائق والمعلومات التي تضمن عدم تحقق الغرر للمستثمرين في الشركة عند طرحها الأولي.

وتقوم هيئة السوق المالية بمراجعة نشرة الإصدار قبل الموافقة عليها للتأكد من توافر جميع المعلومات الضرورية، وإيضاح كافة المخاطر المتوقعة في الورقة المالية المصدرة والكافية لاتخاذ القرار الاستثماري من قبل المكتتب في الورقة المالية. وتحمل عادة المسؤوليات المدنية (حق المتضرر في الحصول على تعويض) المترتبة على عدم صحة أو دقة البيانات الواردة في النشرة، أو إغفال إيراد بيانات كان يجب إيرادها، على الشركة المصدرة للورقة المالية وكبار موظفيها وأعضاء مجلس إدارتها ومستشارها المالي الذين تم تحديدهم في نشرة الإصدار.

إن قراءة نشرة الإصدار التي تعدها الشركات المساهمة عند طرحها الأولي قد لا تكون عملية ممتعة، لكنها بلا شك تقدم للمستثمر الكثير من المعلومات عن أهداف وخطط الشركة إضافة إلى مركزها المالي. والجانب الأهم عند قراءة هذه الوثيقة أن يفرّق المستثمر بين المعلومات التي يعاد ذكرها في كل نشرة إصدار، وتلك التي تتحدث عن جوانب تميز جودة الشركة نفسها.



ومن الأمور التي يجب الاحتياط لها أن جميع البيانات المدونة في نشرة الإصدار هي توقعات وتنبؤات مبنية على فرضيات محددة، وليس هناك ما يضمن تحقق كل هذه التوقعات أو ربما بعضها حتى لو وصلت الشركة إلى مستوى المبيعات والربحية المتوقع.

ينبغي للمستثمر أن يفحص المخاطر المالية المتعلقة بالشركة والتي ترد في الجزء الخاص بالقوائم المالية في نشرة الإصدار، وبإمكان المستثمر احتساب النسب المحاسبية المهمة للشركة للوصول إلى تصور لمستوى هذه المخاطر، والاستعانة لحسابها بما ورد في كتيب التوعية الرابع الذي أصدرته الهيئة بعنوان «قراءة القوائم المالية».

مما يجب أن يركز عليه المستثمر عند النظر في جوانب تميز الشركة الجزء المتعلق بوصف أعمالها وأنواع المنتجات أو الخدمات التي تنتجها، ومناقشة عوامل المخاطرة المتوقعة فيها، إضافة إلى تحليل للمزايا التنافسية في أسواقها.

كما يجب على المستثمر دراسة الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للشركة، وخططها للوصول إلى تلك الأهداف. وبإمكانه بعد الاطلاع على هذه البيانات تحديد مدى تناسب نطاق عمل الشركة مع أهدافه الاستثمارية، إضافة إلى وضع تصور من قبله لمدى قناعته بإمكانات الشركة ومقدرتها على تحقيق الأهداف التي وضعتها. وفي إطار المناقشة لموضوع المخاطر التي تجابه الشركة على المستثمر أن يتعرف إلى نوع المخاطر التشغيلية خصوصاً المتعلقة منها بالمبيعات في سوقها الذي تعمل به، وهل طبيعة سوقها تساعد على الوصول لهذا الهدف؟

ولا يفوت التذكير عند النظر في المخاطر إلى المخاطر المتعلقة بطبيعة القطاع الذي تعمل فيه الشركة، ومن الأسئلة الدارجة في هذا المقام أن يتساءل المستثمر عما إن كان في مقدور الشركة الحصول على عناصر الإنتاج الخام لمنتجاتها بأسعار منافسة، ومدى توفر هذه المواد الخام. وأن يتساءل أيضاً عن مستوى المنافسة بين شركات القطاع.

٢- نشرات إصدار الصناديق الاستثمارية

تفرض هيئات الأسواق المالية على مصدري الصناديق الاستثمارية عمل نشرات إصدار خاصة بكل صندوق استثماري، ولا يتم السماح باستقبال أموال المستثمرين من قبل مصدر الصندوق الاستثماري إلا بعد موافقة هيئة السوق المالية على نشرة الإصدار الخاصة بالصندوق. وتوضح نشرة الإصدار المعلومات الضرورية عن مستوى المخاطر المتعلقة بالمنتجات الاستثمارية التي يستثمر بها الصندوق. وتفصح النشرة عن المنتجات الاستثمارية للصندوق، وهل يستثمر في الأسهم أم السندات أم النقد أم السلع أم خليط من هذه المنتجات. كما توضح النشرة سياسة وأهداف الصندوق، وهل يسعى إلى المحافظة على رأس المال، أو يسمح باحتمالات تعريض رأس المال لمخاطر الربح والخسارة.

لمزيد من المعلومات، نرجو عدم التردد في مراسلتنا على العنوان التالي:

هيئة السوق المالية

برج الفيصلية، طريق الملك فهد

الرياض، المملكة العربية السعودية

ص.ب 87171 الرياض 11642

الرقم المجاني 111 245 800

مركز الاتصال 3000 205 11 00966

فاكس 490 6599 11 00966

البريد الإلكتروني info@cma.org.sa

جميع الحقوق محفوظة ©

كما يمكنكم زياره موقعنا الإلكتروني على الشبكة الدولية على العنوان التالي

www.cma.org.sa

هيئة-السوق-المالية،السعودية

www.cma.org.sa

هيئة - السوق - المالية . السعودية

